وسط انحسار المنتج المحلي

دعوات نيابية لتطبيق قانون التعرفة الكمركية مع ضوابط للسوق التجارية

□ بغداد / احمد عبد ربه

اهمية تفعيل القوانين الساندة للصناعات المحلية والابتعاد عن ظاهرة الاغراق السلعي مع وجود ضوابط تحكم آليات السوق التجارية.

اكد عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب محمد خليل على ضرورة تطبيق قانون التعرفة الكمركية .

وقال خليل لـ(المدى):ان قانون التعرفة الكمركية من القوانين التي من الواجب اقرارها في الوقت الحالي لحماية المنتج المحلي لافتاً الى ان الحكومة تريثت بتفعيله بحجة ارتفاع اسعار السلع في الاسواق المحلية.

واضاف خليل : ان المنتج المحلي يعاني من التدهور والاسواق المحلية تشهد البضائع الرديئة بالاضافة الى غياب القطاع الخاص عن اخذ دوره الرائد في المجتمع مشيراً الى ان البلد مقبل الى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

ودعا الى ضرورة فتح صندوق يدعم المزارعين ويساعد على انشاء معامل خاصة بتصنيع المنتجات الزراعية .

من جانبه دعا عضو مجلس النواب الهادي الحساني الى ضرورة وضع دراسة قادرة على وضع الارضية المناسبة لتطبيق قانون التعرفة الكمركية مبيناً عدم وجود منتج محلي نستطيع ان نحميه . وقال الحساني لـ(المدى): يجب ان نقوم بدراسة واقعية واقتصادية لحاجة السوق للسلع كي نستطيع من خلالها ان ننهض بواقع الاقتصاد العراقي وان لا تكون القوانين ردود افعال سلبية يتحمل تبعاتها المواطن البسيط .

واضاف الحساني ان القطاع الصناعي بالبلد مدمر وخاصة الصناعة النفطية مبيناً ان العراق يصدر النفط الخام وهنالك ثماني شركات محلية تحرم من كثير من العقود لصالح شركات عالمية تعمل بمقدرات البلد .

وفي وقت سابق قال عضو اللجنة عبد الحسين في تصريحات صحفية إن السيطرة على البضائع الداخلة الى العراق عبر تفعيل قانون التعرفة الجمركية سيسهم في تحسين الاسواق وجعلها اسواقا متينة منافسة للاسواق العالمية".

واضاف عبطان أن "البضائع الداخلية الى البلاد يفترض بها ان تتلاءم مع حيثيات المواطن"، مبينا أن "هناك ضرورة على تفعيل قانون التعرفة الكمركية لتنظيم الاسواق".

من جانبه بين وزير النقل السابق عامر عبد الجبار أهمية الاهتمام بالمنافذ البرية عند تفعيل قانون التعرفة الكمركية، كاشفاً خلال حديثه لإذاعة العراق الحر عن اجراءات دوائر الكمارك في المنافذ الحدودية مازالت بطيئة ومتعثرة ما يخشى من انها لن توائم تطبيق القانون الجديد.

ولفت عبد الجبار الى حالات تأخير إجراءات الفحص والتنزيل للبضائع تمتد احيانا الى شهور، ما يكلف التاجر مبالغ إضافية تدفعه الى رفع أسعار بضاعته، داعياً الى اعتماد اجهزة فحص وتقييس حديثة لبيان مطابقة البضائع المستوردة للمواصفات.

وكان من المؤمل ان يتم تفعيل قانون التعريفة الجمركية في آذار الماضي بعد ان اقره مجلس النواب.

ويلغي القانون الجديد قانون التعرفة الكمركية الموضوع من قبل الحاكم المدني السابق بول بريمر والذي يخضع جميع السلع المستوردة إلى خصم نسبة ٥٪ كضرائب، بينما وضع القانون الجديد تعريفة تمييزية تبدأ من صفر وتصل إلى ٣٠٪.

ونص قانون التعرفة الكمركية الجديد الذي صادق عليه مجلس الرئاسة العام واقره مجلس النواب على إلغاء قانون التعريفة رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٥، وأمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٤ (سياسة تحرير التجارة لعام ٢٠٠٤)، وأمر سلطة الائتلاف رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٣ (ضريبة إعادة أعمار العراق وتعديلاته)، وأكد على أن لا يعمل بأي قانون او تعليمات او أنظمة تتعارض مع أحكام هذا القانون.

وكانت وزارة المالية قد أجلت في ١٦ شباط الماضي العمل بقانون التعريفة الكمركية لوقت غير محدد بسبب بعض العراقيل التي واجهت القانون وآليات العمل.

ضرورة فتح صندوق يساعد على انشاء معامل خاصة

دعا برلمانيون الى ضرورة تطبيق قانون التعرفة الكمركية ، في وقت واكدت اوساط صناعية انحسار المنتجات المحلية في ظل غياب الدعم الحكومي اللازم لها .

وبينوا في احاديث لـ(المدى) على

مصادر برلمانية: تشكيك بالحسابات الختامية للوزارات

□ بغداد / متابعة المدى

شككت كتلة الاحرار في مجلس النواب ، بالحسابات الختامية التي أحالها ديوان الرقابة المالية الى المجلس مؤخراً، مشيرة الى ان هناك أموراً كثيرة تثير الشك والريبة في تلك الحسابات غير الدقيقة.

ويفرض نظام الموازنة المالية العراقية على الوزارات والهيئات الحكومية تقديم كشوفها المالية في الربع الأول من كل عام يلي عام الموازنة.

وكانت اللجنة المالية في مجلس النواب قد أعلنت الاسبوع الماضي عن "تسلمها الحسابات الختامية لموازنة عام ٢٠١٠، من وزارة المالية"، مؤكدة أن "لجنة نيابية تحقق مع جهات خارجية في اختفاء قرابة ١١ مليار دولار أميركي من صندوق تنمية العراق".

وقالت النائبة عن كتلة الأحرار النيابية مها الدوري لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، أنه "عند وصول الحسابات الختامية الى النواب واطلاعنا عليها وجدنا الكثير من الامور المثيرة للشك والريبة فيها" لافتة الى أن "التخطيط في تلك الحسابات غير دقيق بالإضافة الى عدم إرفاق تقارير اقتصادية بالموازنة".ونوهت الدوري الى "أهمية التقارير الاقتصادية كونها تبين كيفية تنفيذ الموازنة والمعوقات التي تعترض ذلك التنفيذ وعرض بيانات عن تقدم القطاعات وتراجعها حتى خلال الموازنة المقبلة"، مبينة أن "التخصيص بشكل عشوائي دون تخطيط مالي سليم سيعرض الآلية لمطبات وجدت الان في الحسابات الختامية الى جانب أن ترليونات من الدنانير تم صرفها خارج إطار الموازنة وآلية صرفها غير معروفة".

واكدت أنه "لا يوجد قانون للسلف الموقوفة ومن غير المعروف كيفية صرفها" متسائلة عن "كيفية استلام النواب للحسابات الختامية واستلام ديوان الرقابة المالية تلك البيانات بهذه الخطورة وعدم رفضها لها".

ووفقا لمجلس النواب فإنه لم يطلع على الحسابات الختامية منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية الان. وتعزو الحكومة عدم تقديمها الحسابات الختامية السابقة الى الظروف غير المستقرة التي مرت بها البلاد خلال السنوات التي تلت عام ٢٠٠٥.

وحّملت وزارة المالية في وقت سابق الوزارات والهيئات الحكومية مسؤولية عدم تقديم الكشوف المالية لموازنات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ بسبب إهمالها غير المبرر في تقديم الحسابات النهائية .

لجنة الخدمات تنهي تخصيصات المشاريع الخدمية

□ بغداد / متابعة المدى

كشفت لجنة الخدمات والإعمار النيابية عن إنهائها تخصيصات وزاراتها الخمس بنسب أقل ممّا طالبت تلك الوزارات، مؤكدة على أن تلك التخصيصات لا تسد الحاجة في انجاز كافة المشاريع الإستراتيجية في البلاد.

وكانت عضو اللجنة المالية النيابية نجيبة نجيب قد أعلنت، السبت الماضي، لـ"شفق نيوز" عن أن جميع الطلبات المقدمة لزيادة التخصيصات سيتمّ ادراجها في الموازنة بنسب أقل من المطلوب، مؤكدة على استمرارها بإجراء التعديلات والمناقلات على مشروع قانون موازنة هذا العام.

وقالت عضو لجنة الخدمات والإعمار النيابية سهاد العبيدي لـ"شفق نيوز" إن لجنتها واللجنة المالية النيابية انهتا تخصيصات الوزارات الخدمية الخمس ولكن ليس بالمبالغ التي طالبت به تلك الوزارات كون الموازنة لا تتحمل لكثرة التخصيصات والطلبات".

وأشارت العبيدي إلى أن "المبالغ التي تمّ تخصيصها للوزارات الخدمية الخمس لا تسد الحاجة لانجاز كافة المشاريع الخدمية، لكنه أفضل من تخصيصات السنوات السابقة".

وأضافت العبيدي أن "الفساد المالي والإداري المتفشي في وزارات الدولة ومؤسساتها بالاضافة إلى انعدام الخبرة في صرف التخصيصات للموازنات السابقة عطلت العديد من المشاريع الخدمية خاصة في المحافظات".

يشار إلى أن من ابرز مهام لجنة الخدمات والاعمار النيابية الاشراف على خمس وزارات خدمية وهي: وزارة الاعمار والاسكان، ووزارة البلديات، ووزارة النقل، ووزارة الاتصالات، وامانة بغداد.

وكانت اللجنة قد طالبت، نهاية العام الماضي، ومع تسليم الحكومة موازنة العام الحالي إلى مجلس النواب بزيادة حصة الوزارات الخدمية الخمس من الموازنة لتحسين الواقع الخدمي في البلاد، مشيرةً الى ان المبالغ المخصصة للميزانية التشغيلية ستعيق زيادة حصة الوزارات والمؤسسات الحكومية.

وأقرّت الحكومة الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ ، نهاية العام الماضي، بقيمة بلغت ١٠٠ مليار دولار بزيادة قدرها ٢٢ ٪ عن العام السابق، بعجز بلغ نحو ١٣ مليار دولار، فيما كشفت اللجنة المالية النيابية عن بلوغ الموازنة التشغيلية ٧٠٪ من موازنة عام ٢٠١٢، إلاّ أن مجلس النواب إلى الآن لم يتمكن من اقرار الموازنة نتيجة كثرة الطلبات والتخصيصات وتشعبها.

يذكر ان العاصمة بغداد وباقي مدن محافظات البلاد تعاني من تردي الواقع الخدمي والمعيشي حيث تشهد دوائر الدولة ومؤسساتها تفشي الفساد المالي والاداري في جميع مفاصلها.

مبيعات مزاد العملة ترتفع إلى ١٧٨ مليون دولار

□ بغداد / متابعة المدى

أعلن البنك المركزي العراقي ارتفاع مبيعاته من الدولار الاميركي الى ١٧٨ مليون دولار في جلسة امس الاربعاء بعد ان كانت يوم أمس الاول ١٢٠ مليون دولار.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "مبيعات البنك المركزي بلغت ١٧٨ مليون دولار".وأضاف صالح أن "على أصحاب مكاتب الصيرفة التكيف مع الآليات الجديدة التي وضعها البنك المركزي العراقي في بيع العملة الصعبة للحيلولة دون تهريبها الى خارج البلاد بسبب الأزمات التي تشهدها الدول الإقليمية". وبلغ معدل بيع البنك المركزي في ١١ كانون الثاني الماضي ٣٠٠ مليون دولار للمرة الأولى منذ سنوات ، وضع على أثرها آلية جديدة تشترط سحب العملة الصعبة على أساس أهمية المشاريع التنموية في البلاد ، وخاصة بعد ان ترددت أنباء، في الآونة الأخيرة، عن عمليات تهريب ضخمة للعملة الصعبة إلى إيران التي تواجه عقوبات دولية .

إحالة مشروع معالجة حقل بدرة النفطي إلى شركة بريطانية

□ بغداد / متابعة المدى

وافق مجلس الوزراء بتوصية لجنة شؤون الطاقة على إحالة مناقصة محطة المعالجة المركزية لحقل بدرة النفطي لشركة بتروفاك البريطانية بمبلغ ٣٢٩ مليون دولار، فيما طالب وزارة النفط بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء لتجاوزه صلاحيات منح العقود من قبل الوزراء.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ في بيان له إن "مجلس الوزراء قرر إقرار توصية لجنة شؤون الطاقة بشأن إحالة مناقصة محطة المعالجة المركزية لحقل بدرة النفطي بعهدة شركة بتروفاك بمبلغ مقداره (٣٢٩,٧٥٨,٤٠٧) دولار".

وأضاف الدباغ أن "إحالة المشروع لشركة بتروفاك يأتي ضمن سعي الحكومة لدعم القطاع النفطي وتطوير منشآته وزيادة طاقته الإنتاجية من خلال العمل على سرعة الإحالة والإنجاز للمشاريع الخاصة بالحقول المنتجة مما يؤدي الى تأمين طاقات تصديرية نفطية عالية". وأوضح الدباغ أن "هذا المشروع جزء مهم من الحقل والذي يعد من المشاريع الإستراتيجية التي يحتاجها القطاع النفطي في العراق، ولاسيما أنه مقبل على نقلة نوعية من حيث الإنتاج والطاقات التصديرية الناتجة عن عقود جولات التراخيص النفطية"، مشيراً إلى أن "وزارة النفط قد طلبت عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء لأن مبلغ العقد يفوق صلاحيات إجراء منح العقود للوزراء".

يشار إلى أن مجلس الوزراء قد قرر، في آذار ٢٠٠٩، على منح الوزير صلاحية الموافقة على العقود لغاية ١٠٠ مليون دولار وكذلك صلاحيات لجنة شؤون الطاقة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم ٣٧٢ لسنة ٢٠١١.

يذكر أن مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة قد، طلب في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٢، عرض توصية لجنته الخاص بالموافقة على طلب وزارة النفط بإحالة مناقصة رقم ٨٨/٢٠١١ لمحطة المعالجة المركزية (CPF) وملحقاتها لحقل بدرة النفطي /عقود تراخيص شركة نفط الوسط وشركة كازبروم الروسية بعهدة شركة بتروفاك الإنكليزية/الإماراتية بمبلغ قدره (٣٢٩,٧٥٨,٤٠٧) دولار وذلك لكونه أوطأ العروض المقدمة من ناحية السعر ولمطابقته للمواصفات الفنية.

رحلات جوية بين الموصل وبغداد قريباً

□ نينوى / وكالات

أعلنت محافظة نينوى عن قرب تسيير رحلات الطيران المدنية بين بغداد والموصل بعد انقطاع استمر نحو تسع سنوات، فيما أبدت استعدادها لتقديم كافة التسهيلات اللازمة التي من شأنها تنشيط حركة النقل الجوي من وإلى مطار الموصل الدولي .

وقال محافظ نينوى أثيل النجيفي لـ"السومرية نيوز"، إن "مطار الموصل سيباشر خلال الأيام القليلة المقبلة بتسيير رحلات جوية بين الموصل والعاصمة بغداد بمعدل رحلتين أسبوعياً، بعد انقطاع دام نحو تسع سنوات"، واصفاً هذه الخطوة بـ"الإيجابية"، وأكد أنها تخدم أبناء الموصل.

وأضاف النجيفي أن "حكومة نينوى المحلية بذلت جهوداً كبيرة في الفترة السابقة لإعادة تسيير الرحلات الجوية بين الموصل وبغداد"، مؤكداً "استعداد المحافظة لتقديم كافة التسهيلات التي من شأنها تنشيط حركة النقل الجوي من وإلى مطار الموصل الدولي".

وكان وزير النقل هادي العامري أعلن خلال زيارته إلى محافظة نينوى، في (٢٣ تشرين الأول ٢٠١١)، عن المباشرة بإعادة تأهيل وصيانة مطار الموصل بعد انسحاب القوات الأميركية منه، فيما كشف محافظ نينوى عن منح وزارة النقل تراخيص لثلاث شركات طيران عربية باتجاه مطار الموصل، وموافقتها على تفعيل خط موصل بغداد وحركة الشحن في المطار.

مطار بغداد الدولي

وكان محافظ نينوى اثيل النجيفي أكد، في (٨ آب ٢٠١١)، أن محافظته بحاجة ماسة إلى مطار دولي جديد بعد التطورات التي شهدتها وانفتاحها على العالم الخارجي، فيما أعلنت شركة فرنسية استعدادها لإنشاء مطار دولي جديد في الموصل.

وكانت القوات الأميركية قد اتخذت مطار الموصل الجوي قاعدة لها بعد أن أغلقته في وجه الرحلات الجوية منذ العام ٢٠٠٣، باستثناء تنظيم عدد من الرحلات لحجاج بيت الله الحرام.

يذكر أن مطار الموصل الدولي، الذي يبعد خمسة كيلومتر عن مدينة الموصل، ٤٠٥ كم شمال العاصمة بغداد، يعتبر ثالث أكبر مطارات العراق، وتم تطويره بشكل يطابق المعايير الدولية للسلامة، وقد افتتح في العام ٢٠٠٨، بعد أن استخدمته القوات الأميركية قاعدة عسكرية منذ العام ٢٠٠٣.

ويرجع تاريخ إنشاء المطار إلى عام ١٩٢٠ حيث قام بإنشائه سلاح الجو الملكي البريطاني خلال الاحتلال البريطاني للعراق، وتحول من مطار عسكري إلى مدني عام ١٩٢٢، وفي العصر الحديث بقي المطار من دون أي حركة ملاحية تذكر، بسبب حظر الطيران الذي كان مفروضاً على العراق ضمن عقوبات الأمم المتحدة بعد غزو الكويت سنة ١٩٩٠، إلى أن قام الجيش الأميركي بغزو العراق عام ٢٠٠٣، وأصبح المطار قاعدة جوية عسكرية أميركية .